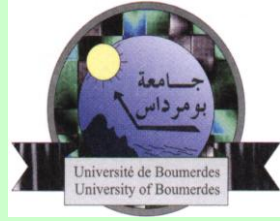


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة امحمد بوقرة - بومرداس



كلية الحقوق بودواو  
قسم القانون العام  
ينظم ملتقى وطنيا حول:

الإطار القانوني للشراكة  
الاقتصادية  
بين القطاعين العام والخاص

يومي 29 و30 أفريل 2019  
بقاعة المحاضرات الكبرى  
كلية الحقوق- بودواو



الرئيس الشرفي للملتقى:

أ.د. عبدلية محمد الطاهر، مدير الجامعة

المشرف العام على الملتقى

أ.د. بن صغير عبد العظيم، عميد الكلية

رئيس الملتقى

د. عباس فريد

رئيس اللجنة العلمية:

أ.د. حدوم كمال

رئيس اللجنة التنظيمية

أ. بلحاج العربي

إشكالية الملتقى:

برزت، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، أهمية وضرورة تبني الدول لأسلوب الشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، الذي يقوم على أساس استقطاب القطاع الخاص والتعاون معه من أجل تمويل وتطوير المشاريع التي تقدم خدمات عمومية، فهذه الآلية تعد أسلوبا حديثا في تسيير القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة على حد سواء، وبدلا استراتيجيا للتمويل عن طريق الخزينة العمومية، لاسيما مع الأزمات المالية التي يشهدها العالم باستمرار. فظهرت العديد من العقود التي تدرج ضمن مفهوم الشراكة، كعقود التفويض، كما مست العديد من القطاعات؛ الصناعة، الطاقة، النقل البحري، المياه، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الأشغال العمومية، الزراعة، السكن... الخ.

يعتبر عقد الشراكة أحد الخيارات الإستراتيجية المتاحة للدولة الجزائرية من أجل التقليل من الأزمة المالية التي تمر بها خاصة بداية من سنة 2015، وإحدى الوسائل الهامة لتحسين تقديم الخدمات

العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من الكفاءات الإدارية والتقنية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص، سواء بالنسبة للسلطة المركزية أو بالنسبة للجماعات الإقليمية والمؤسسات التابعة لها، وفي السياق ذاته عمدت الحكومة في شهر ديسمبر من سنة 2017، في إطار الثلاثية، إلى إبرام ميثاق شراكة بين الشركات، حيث اعتبرت الشراكة آلية هامة لإعادة بعث الاقتصاد الوطني وتطويره وتنويعه، من خلال لاسيما ترقية المؤسسات العمومية ونقل المعارف وتشجيع الاستثمارات المنتجة خارج المحروقات.

رغم أهمية هذه الآلية الاقتصادية والقانونية، سواء بالنسبة للشراكة بين الإدارة العمومية والقطاع الخاص، أو بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وكذا الأحكام التي جاءت بها بعض النصوص الخاصة القطاعية، والمرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام والمرسوم التنفيذي رقم 199/18 المتعلق بتفويض المرفق العام، بالإضافة لميثاق الشراكة بين الشركات باعتباره إطارا مرجعيا للمؤسسات الراغبة الدخول في شراكة، إلا أنه يبقى التساؤل عن مدى استجابة هذه الأحكام لمتطلبات الشراكة وأهدافها، أو ما مدى كفاية هذه الأحكام لتأطير عمليات الشراكة بوجه عام وجدوى توحيد نظامها القانوني؟

يهدف هذا الملتقى إلى تسليط الضوء على مختلف الصيغ القانونية التي تتجسد فيها الشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، وكذا الإطار القانوني لهذه العملية ومدى تناسبه مع مختلف عمليات الشراكة، وذلك من خلال المحاور الآتية:

## محاور الملتقى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة العمومية-الخاصة

- 1- تعريف الشراكة العمومية - الخاصة
- 2- أساليب الشراكة العمومية - الخاصة
- 3- أهمية الشراكة العمومية - الخاصة

المحور الثاني: إبرام اتفاقات الشراكة العمومية-الخاصة

- 1- الأساس القانوني لاتفاقات الشراكة
- 2- التكييف القانوني لعقود الشراكة
- 3- تكوين وتنفيذ عقود الشراكة

المحور الثالث: تطبيقات الشراكة العمومية - الخاصة

- 1- في قطاع الإنتاج
- 2- في قطاع الخدمات

المحور الرابع: حل النزاعات الناتجة عن تنفيذ عقود الشراكة العمومية - الخاصة

1. فض النزاعات عن طريق القضاء
2. الطرق البديلة لتسوية النزاعات

## شروط المشاركة في الملتقى:

— أن تكون المداخلة فردية، لم تنشر أو تقدم في تظاهرة علمية أخرى أو مستلة من مذكرة أو أطروحة.

— أن يكون موضوع المداخلة مرتبطاً بأحد محاور الملتقى.

— أن تتضمن المداخلة على ملخصين، أحدهما بلغة البحث، مع إدراج الكلمات المفتاحية، مع ضرورة أن تتضمن كذلك على المعلومات الخاصة بالباحث.

— ترفق المداخلات بتوصيات.

— تخضع المداخلات إلى التقييم من طرف اللجنة العلمية للملتقى.

— لا تقبل إلا المداخلات المرسلة عبر البريد الإلكتروني المذكور أسفله.

— تلغى المداخلات المقبولة التي لا يتم القاؤها في الملتقى.

— يتم تحرير المداخلة ببرنامج word مع احترام ضوابط الكتابة الأكاديمية، والأمانة العلمية، وذلك في حدود 15 صفحة بما فيها الملاحق والمراجع، بإحدى اللغتين:

. العربية خط simplified arabic حجم 16 بالنسبة للمتن وحجم 12 للتهميش.

. اللغة الفرنسية خط Times New Roman حجم 14 بالنسبة للمتن وحجم 12 بالنسبة للهوامش.

— تضبط صفحة الكتابة بالنسبة لكل اللغات بجعل المسافة 02 سم يمينا ويسارا، وفي أعلى الصفحة وأسفلها، ويترك

مسافة 01 سم بين الأسطر، مع ترقيم التهميش بطريقة آلية في نهاية البحث.

## تواريخ مهمة:

آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة يكون قبل يوم 17 / 03 / 2019.

تاريخ الرد على المداخلات المقبولة يكون بداية من يوم 14 / 04 / 2019.

تاريخ إجراء الملتقى الوطني يكون يومي: 29 و 30 / 04 / 2018.

## للإرسال والاستفسار:

### الايمل:

seminaire.drpub@gmail.com

### رقم الهاتف:

الثابت: 024 74 55 13

النقل: 0778 94 89 95